ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

The role of education on sustainable human development in Iraq, an analytical study for the period 2003-2020

Assistant Lecturer Taghreed Hussein Mohammed
Directorate of Education of Babylon, Babylon, Iraq
Corresponding author: tagreedhussain19911@gmail.com

Abstract
The Sustainable National Development Plan 2030 included seventeen development goals called the Sustainable Development Goals, where the education sector is the main goal for achieving sustainable development. Sustainable development is defined as meeting the needs of the present without negatively affecting the ability of future generations to meet the needs of the future. Education is considered to play a major role in the required transformation into more sustainable societies, from an environmental point of view, and in coordination with government initiatives, civil society initiatives, and the private sector, education also contributes to the development of skills, concepts, and tools that can be used to reduce or stop unsustainable practices. Sustainable, including the excessive consumption of resources and the acceleration of the erosion of the knowledge of the indigenous people and their ways of living that are environmentally sustainable. Therefore, it may require adapting and transforming education to ensure its positive impact.

دور التربية والتعليم على التنمية البشرية المستدامة في العراق دراسة تحليلية للمدة 2003-2020م

م.م تغريد حسين محمد
مديرية تربية بابل ، بابل ، العراق
البريد الالكتروني للمؤلف المراسل :tagreedhussain19911@gmail.com

الملخص
ان خطة التنمية الوطنية المستدامة 2030 شملت سبعة عشر هدفاً تنموياً سميت با اهداف التنمية المستدامة حيث يعد قطاع التربية والتعليم الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة فتقدم الامم مرتبط بتقدم قطاع التربية والتعليم الجيد ، ويرتبط مفهوم التربية بمفهوم علم النفس التربوي الذي يهم النظريات العلمية للتعلم وفلسفة التعليم أما التنمية المستدامة فتعرف على أنها تلبية حاجات الحاضر دون التأثير السلبي على قدرة الاجيال القادمة بتلبية حاجات المستقبل ويعد التعليم أن يقوم بدور رئيس في التحول المطلوب الى مجتمعات أكثر أستدامه من الناحية البيئية وبالنسيق مع المبادرات الحكومية ومبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص فالتعليم يساهم أيضاً في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والادوات التي يمكن أن تستخدم في خفض أو أيقاف الممارسات غير المستدامة ولا ينحصر دور التعليم المتعدد الاوجه في مجال الاستدامة في جانبه الايجابي أذ يمكن أن يعزز ممارسات غير مستدامة ومن ذلك الاستهلاك المفرط للموارد والاسراع في تأكل معارف السكان الاصليين وطرق عيشهم ذات الاستدامة البيئية لذلك قد يتطلب الامر تكييف التعليم وتحويله لضمان تأثيره الايجابي .
الكلمات المفتاحية // التنمية البشرية المستدامة ، قطاع التربية ، التعليم الثانوي .

هدف البحث :- يهدف البحث الى بيان الدور الرئيسي لكل من التربية والتعليم في عملية التنمية المستدامة وترسيخ مفاهيمها وتزويد المواطنيين بالقدرة على العمل لمواجهة التحديات المتعلقة بالاحتياجات الانسانية والعمل من أجل التغيير الايجابي المشهود في بينهما ومع أهمية التراكم الهائل لدور التربية عموماً فأن الاهتمام بالتعليم وخصوصاً في مرحلة الطفولة المبكرة يسير بوتائر ضعيفة ومحدودة .

أهمية البحث :- ان أهمية البحث تعد دليلاً وأسلوباً لكيفية جعل الاهداف التنموية العالمية جزءاً من المنظومة التربوية لان تحسين التعليم هو الذي يدعم رأس المال البشري وينهض به وهكذا يتم الوصول الى التربية المستدامة بمعناه الحقيقي كما أن هذه الدراسة هي التي توفر لوزارة التربية والتعليم وأصحاب القرار مجموعة الاحكام والشروط التي تصف موضوعات الاهداف التنموية (المعايير المطورة) لأخذها بعين الاعتبار في اثناء تطوير المناهج العراقية .
مشكلة البحث :- - تأتي مشكلة البحث من أن التعليم يعاني من مشكلات عديدة ابرزها تدني المستويات العلمية لدى الطلبة وخصوصاً في ضل انتشار جائحة كورونا في العام 2019- 2021م حيث اودت بحياة التعليم وخصوصاً التعليم الابتدائي بالاضافة الى افتقار العديد من المجتمعات

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

الى أستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والاساليب التقليدية في طرح المواضيع أمام الطلبة وعدم أستخدام طرائق التدريس الحديثة وتنمية مهارات الطلبة شكلت عائقا أمام تنفيذ الخطط الوطنية لاستدامة التعليم وتطوير المناهج الدراسية .

المنهج والاجراءات :- التربية من أجل التنمية المستدامة ليس مجرد نشاط تعليمي مدرسي بقدر ماهي تفعيل لمختلف أمكانيات الفعل التربوي في أرفع مقاصده وأنبل توجهاته من خلال أستغلال مختلف الفرص المتاحه للارتقاء بهذا الفعل ليغدو رافدا من الروافد المهمة في بناء الانسان عقلاً متبصراً وان أهداف التنمية المستدامة هي نتاج لعملية تشاور طويلة ومكثفة شارك فيها مختلف أصحاب المصلحة من حكومات ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني ومنظمات دولية واقليمية وأكاديميين وخبراء حيث كان الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية الى أهداف التنمية المستدامة خطوة كبيرة الى الأمام في الالتزامات الوطنية للوفاء بتأسيس رؤية للسلام وبتحقيق الاستقرار الاقتصاد وان رؤية 2030 تحدد عقدا اجتماعيا جديدا بين الدولة والمواطن وهذا العقد سيعزز ثقتة الموطن بالحكومة ,تمثل هذه الخطة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي وتعد الحلقة الاولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي طويل الامد, ساعية الى الاصلاح ومستوعبة للمتغيرات الدولية والمحلية المستجدة, وتسعى الرؤية الى دولة امنة مستقرة يتمتع فيها المواطن بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية, ويتطلع لبناء اقتصاد وطني متنوع قادر على المنافسة يمتلك مفاتيح التقدم في المجالات العلمية والثقافية والمعرفية كافة وينعم بالعدالة والحكم الرشيد من خلال ثلاث مباحث :-

المبحث الاول :- تناول التربية والتعليم (الاطار النظري)

المبحث الثاني :- تناول التنمية البشرية المستدامة (المفهوم ، النشأة ، الاهداف)

المبحث الثالث :- تناول تحليل قطاع التعليم في ضوء خطة التنمية البشرية المستدامة 2030.

وقد تبنت خطة التنمية المستدامة 2030 مجموعة من الاهداف هي كالاتي:-

1- الاستثمار في رأس المال البشري وايقاف استنزافه والاستفادة من دخول العراق مرحلة الهبة الديمغرافية.

2- ضمان تحقيق الاولويات الوطنية من خلال حكومة رشيدة قادرة على كسب ثقة مواطنيها والمجتمع الدولي وتقديم الخدمات العامة بطريقة شاملة وشفافة خاضعة للمساءلة من المواطنين بما يشمل إدارة موارد الثروة الطبيعية النفط والغاز والمياه والاراضي الخصبة واستخدامها على نحو مستدام وفعال .

3- تنشيط القطاع الخاص و تنمية الشراكات التي ستوفر أغلب فرص العمل في المستقبل بما يساعد على التخلص من الاعتماد على قطاع النفط والغاز الذي يبدو مستقبله غير مضمون على النحو متزايد عمى نحو في ظل تحديات التي يواجهها العالم والمنطقة.

4- الانصاف والعدالة في توزيع الثروة وتوفير فرص العمل للجميع والتأكد من أن السياسات العامة عادلة ومنصة بالنسبة لاكثر شرائح السكان ضعفا وتهميشا من الفقراء والنساء والاطفال والمسنين وذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة بحيث لا تستثني التنمية أحدا وأن ضمان الوصول إلى هذه المجموعات و توفير فرص عادلة لهم, كما هو الحال بالنسبة .

المناهج :- يعرف المنهج بأنه جميع الخبرات التربوية التي تقدمها المدرسة الى التلاميذ داخل الفصل وخارجه وفق أهداف محددة وتحت قيادة سليمة لتساعد على تحقيق النمو الشامل من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية .

معايير التنمية المستدامة :-

1- تعزيز أمكانية العيش
2- خلق فرص الازدهار الاقتصادي
3- المحافظة على البيئة
4- التميز في التصميم
5- القيادة الحكيمة والحوكمة القوية

المبحث الاول التربية والتعليم (الاطار النظري)

أولا:- تعريف التعليم

ليس للتعليم تعريف محدد ، ومن ثم يصعب تعريفه بدقة بسبب ما يتضمنه من مفاهيم مختلفة، وكذلك لارتباطه بثقافة المجتمع وتفسيرهم لـه ، ويعرفه البعض بأنه نوعاً من الاستهلاك الترفي حيث أبناء طبقة الثرية فقط هم من يحصلوا عليه، وهذا تعريف يتواجد غالباً في المجتمعات الفقيرة، ويعرفه البعض الآخر بأنه نوعاً من الاستثمار في رأس المال البشري، لأنه يوفر للمجتمع ما يحتاجه من مهارات . [1] ومع ذلك يعرف التعليم على أنه : عملية بشكل نظامي أو غير نظامي تتم من خلال مدارس رسمية أو بدونها، بهدف اكتساب العلوم أو قيم أو مهارات مما يؤدى إلى زيادة المعرفة والمساهمة في نقل هذا الإرث المعرفي عبر الأجيال، والعمل على تقوية روابط المجتمع .[2]

ثانياً :- مفهوم اقتصاديات التعليم

في البداية لم يكن الاقتصاديون مهتمون بوضع تعريف الاقتصاديات التعليم، نظراً لإعمال دور التعليم كعامل مهم في التنمية على الرغم من ذكر أهمية التعليم في كتابات قدامى الاقتصاديين أمثال: ادم سميث، و"مارشال" ولكن بدأ أخذ هذا العلم بالحسبان والاهتمام بـه مع نهايات

[1] - محمود عباس عابدين علم اقتصاديات التعليم الحديث (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000) ، ص 36.

[2] - أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، التعليم وبث الهوية القومية في مصر ، رسالة ماجستير ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1991، ص3.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

الحرب العالمية الثانية، وحيث أن القيام بالتخطيط للعملية التعلمية من أجل التنمية أدى إلى أن المفاهيم الاقتصادية تدخل في مجال دراسات التعليم، مثل: الاستثمار في رأس المال البشري، وتكاليف التعليم، والعائد الاقتصادي من الاستثمار في رأس المال البشري، وجميع هذه المواضيع تصنف تحت مسمى اقتصاديات التعليم [3].

بينما بعد الانبعاث الحقيقي الاقتصاديات التعليم في عام 1960 عندما ألقي شولتز خطابه أمام الجمعية الأمريكية للاقتصاد حيث ركز على هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد، وهذا لا يعني عدم الإشارة إلى مصطلح "اقتصاديات التعليم قبل هذا التاريخ، ولكنه يعنى أن معظم الاقتصاديين كانوا غير مدركين أن الظواهر الاقتصادية، وخاصة النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال فكرة رأس المال البشري المكون بواسطة التعليم [4].

وعليه تعرف اقتصاديات التعليم، بأنها : دراسة وتحليل العوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية (المخرجات) للإنفاق على التعليم المدخلات أو التكلفة)، ورفع كفاءته، سواء بالعمل على خفض تكلفة الوحدة أو بزيادة الإنتاجية التعليمية . ويمكن الخروج بالتعريف التالي أيضا اقتصاديات التعليم بأنها الفرع من علم الاقتصاد، الذي يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية، من أجل صقل البشر بالتعليم صقلاً شاملاً متكاملاً حاضراً ومستقبلاً، فردياً وجماعي [5].

ثالثاً :- الانفاق على قطاع التربية والتعليم

1- الإنفاق على التعليم كاستثمار

يعتبر التعليم أحد جوانب الاستثمار في رأس المال البشري، ويقصد بالاستثمار في رأس المال البشري من المنظور الاقتصادي: تجميع رأس المال البشرى واستثماره بشكل فعال يساهم في تطوير النظام الاقتصادي، وتوجد جوانب عدة للاستثمار البشري أهمها الانفاق على التعليم حيث أنه الجانب الضروري والأساسي في تكوين رأس المال البشري وهو التعليم.

ويتميز الإنفاق على التعليم كاستثمار في رأس مال بشري عن باقي الاستثمارات المادية الأخرى بعدة سمات أهمها:[6]

أ- يتميز التعليم كرأس مال إنتاجي بصفة الدوام، فهو يولد منافع تدوم طويلاً للفرد والمجتمع.

ب- العائد من الاستثمار في التعليم يمكن أن يكون أعلى من العائد من أي استثمار مادي أخر.

ج- فترة الاسترداد للأستثمار في التعليم قصيرة بالمقارنة مع فترة الاسترداد في استثمار مادي أخر.

وعلى الرغم من ذلك توجد عدة مسمات مشتركة بين الاستثمار في التعليم كرأس مال بشري وبين الاستثمارات المادية الأخرى، أهمها:-

أ- التضحية بالاستهلاك الحاضر.

ب طول فترة التفريخ، وهي الفترة من بدأ الاستثمار إلى بداية أول عائد من ذلك الاستثمار.

ج- تناقص قيمة رأس المال البشري ذاته مثل رأس المال المادي، ويعود التناقص في رأس المال المادي إلى الإهلاك، أما التناقص في رأس المال البشري يرجع إلى عاملين طبيعي وهو ناتج من تقدم السن، والآخر غير طبيعي وهو ناتج عن التقدم العلمي، والذي يجعل كثيراً من المعلومات قديمة أو غير مجدية.

2- عائد الانفاق على التعليم

يمكن تعريف عائد الانفاق على التعليم بأنه الدخل الاضافي الذي يحصل عليه الفرد بعد تخرجه من مرحلة معينة خلال حياته العملية مقارنة بالذي كان سوف يحصل عليه اذا لم يتمكن من تحقيق هذا المستوى التعليمي . وذلك العائد يختلف تفسيره حسب وجهة النظر اليه من الناحية الفرديه او الكلية او النظر اليه من زوايا اوسع .[7]

رابعاً :- المشكلات التي تواجه تطور قطاع التربية والتعليم

1- الصعوبة في تحديد العائد من الاستثمار في التعليم بشكل دقيق.

2- الصعوبة في تمويله، والتراجع من رجال الأعمال عن الاستثمار في التعليم بسبب السبب الأول.

3- صعوبة تحديد تكلفة الاستثمار بشكل دقيق، وذلك للصعوبة في فصل النفقات الاستهلاكية عن النفقات الاستثمارية .

المبحث الثاني (التنمية البشرية المستدامة وخطة وزارة التربية والتعليم 2030)

أولا:- التنمية البشرية المستدامة (المفهوم)

لقد تغيرت رؤية العالم والتزامه فيما يتعلق بالتنمية المستدامة طوال الوقت بتطور العلم الذي يساعد في بناء أسس أسباب وعواقب تغير المناخ في الوقت نفسه ، كان قادة العالم يغيرون التزاماتهم تجاه هذه المشكلة. تجد أدناه ملخصا لبعض أهم المؤتمرات حول التنمية المستدامة.

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة 1972 نظم العالم نفسه فيما يتعلق بالسياسة العالمية. اذ تم تنظيم أول مؤتمر تاريخي حول الاهتمامات البيئية في ستوكهولم في عام 1972 لمناقشة تأثير الإنسان على البيئة وكيفية ارتباطه بالتنمية الاقتصادية. كان أحد الأهداف الرئيسية لهذا التجمع هو إيجاد وجهة نظر مشتركة ومبادئ مشتركة لمساعدة وتوجيه سكان العالم للحفاظ على البيئة البشرية" وقد حصل مفهوم التنمية المستدامة على أول اعتراف دولي كبير في هذا المؤتمر على الرغم من عدم الإشارة إلى المصطلح بشكل صريح .[8]

---

[3] - محمد نبيل نوفل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1999) ، ص 83.

[4] - محمود عباس عابدين ، علوم اقتصاديات التعليم الحديث ، (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2000، ص 36.

[5] - محمود عباس عابدين ، المصدر السابق نفسه ، ص 44- 45.

[6] - عبد الكريم احمد شجاع ، دراسة تكلفة تمويل التعليم العام في الجمهورية العربية اليمنية ، رسالة ماجستير (القاهرة ،: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1999 ، ص 23.

[7] - غادة عبد القادر ، قياس العائد الاقتصادي للتعليم في الجمهورية العربية السورية : ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 123.

7- Basiago, A. D. (1996). The search for the sustainable city in. 20th century urban planning. The Environmentalist, 16, 135-21.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

وفي المؤتمر العالمي الأول للمناخ 1979 نظمت منظمة المناخ العالمية (WMO) ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) المؤتمر العالمي الأول للمناخ في جيفين ، سويسرا. وقد كان أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر هو تقييم المعرفة بالتغير المناخي من حيث كيفية تأثير الأسباب الطبيعية والبشرية المنشأ عليه كما كان الهدف الآخر هو تحليل التقلبات المناخية المحتملة في المستقبل وتأثيرها على المجتمع البشري .[9]

وقد سلط تقرير برونتلاند الضوء على الارتباط القائم بين البيئة والاقتصاد عندما عرف التنمية المستدامة على أنها (مفهوم يهدف الى تحقيق التوازن بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة). [10]

والمخطط (1) يبين مفهوم التنمية المستدامة الخضراء من خلال الترابطات بين الجوانب الآيكولوجية والاقتصادية والمجال الأجتماعي التي تكون مخطط (فين Vin) لتقييم الاستدامة التي تمثل الهدف النهائي أو الغرض الأخير للتنمية المستدامة التي لاتتحقق إلا إذا ارتبطت المحاور الأساسية للاقتصاد والحياة الاجتماعية والمتمثلة بالنمو والتنمية والتجارة والفقر والسوق ارتباطا وثيقا مع البيئة لتحقيق التنمية الخضراء بعد أن كانت تسمى بالتنمية السوداء والتي لاتأخذ البعد البيئي بالحسبان .

المخطط (1)
مخطط (فين Vin) للتنمية المستدامة الخضراء

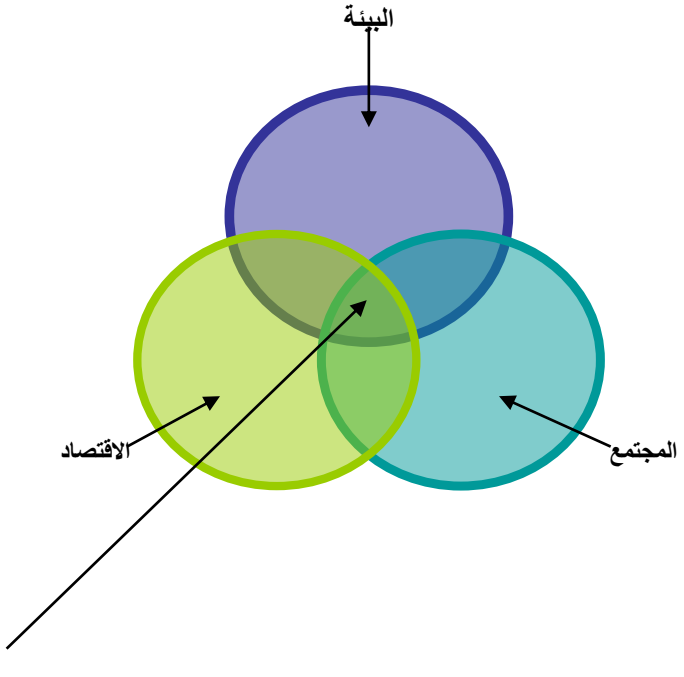

وأخيراً عرفت منظمة الأغذية العالمية (الفاو) عام 1989 التنمية المستدامة على أنها (إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق الاستمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية) .[11]

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص معنيين مختلفين تماماً :

1- معنى ضيق يأخذ بالحسبان مخزون رأس المال الطبيعي فقط والذي يمكن أن يبقى سليماً للأجيال القادمة , وبمعنى آخر النضوب للموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل ألاَّ يكون هناك المزيد من النضوب في رأس المال الطبيعي .

2- معنى واسع يشمل كل من إجمالي رأس المال المصنع ورأس المال الطبيعي الذي يجب ألاَّ ينخفض بين جيل وآخر , أي أنه يمكن أن تكون هناك معادلة بين رأس المال الطبيعي ورأس المال الاصطناعي وإن نضوب رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثماراً في البدائل الطبيعية والاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي .

8- متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي :-
. https://www.un.org/ar/climatechange/cop26.

10 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا – الاسكوا ، التقدم الاقليمي المحرز في مجال الطاقة من اجل التنمية المستدامة في دول الاسكوا ، الامم المتحدة ، 2005 , ص2

11 - دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، ترجمة االمركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق ، 2003 ، ص56.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

وفي التسعينيات من القرن الماضي ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي شمل العديد من المسائل المتنوعة مثل التغذية والإسكان والصحة وتحديداً في عام 1990 في تقرير التنمية البشرية الاول أكدت على أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وتحقيق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وتحسن طرائق العمل البشرية وإن هذه الخيارات الأساسية تتمثل بما يأتي: [12]

1- أن يعيش الناس حياة طويلة وخالية من العلل .
2- أن يكتسبوا معرفة وتعليم وتأهيل .
3- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة لائق .

تعرف بأنها التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وذلك من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة [13]. وتعرف ايضاً بأنها التنمية التي تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع الفرص أمامه لإرضاء طموحاته، ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية بشكل معقول[14].

أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك Common Our الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987م، وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983م برئاسة برونتلاند (Brundtland) رئيسة وزراء النرويج" أنذاك وأعضاء 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم. والغرض الرئيسي لتلك اللجنة هو دراسة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية لدول العالم في الموارد الطبيعية والتي لا يمكن باعتبارها ملكا مشاعاً أن تهدره الاجيال الحالية كيفما تشاء ، وترى الباحثة بأنها التنمية التي تسعى لرفاهية البشرية في الزمن الحاضر مع استمرار هذه الرفاهية للأجيال القادمة عبر الحكمة في الانتفاع من الموارد الطبيعية وتنميتها ما أمكن، والحرص على استقرارية الأفراد وتنميتهم، مع تعزيز الاقتصاد الذي يمثل دفة التقدم، ومن ثم فإن هذه الأبعاد الثلاثة المتكاملة تمثل التنمية المستدامة.

ثانياً:- نشأة التنمية البشرية المستدامة

تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة عبر العقود الماضية بالتزامن مع تنامي أهتمام الدول والهيئات والمؤسسات بقضايا البيئة والمجتمع ، فقد أستخدم مصطلح التنمية المستدامة لاول مرة في وثيقة الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة , الصادرة عام 1980, أذ اكدت الوثيقة على ان الحفاظ على المواد الحية يعد أمراً ضرورياً لتحقيق اهداف التنمية المستدامة . [15] ويمكن تلخيص هذه الاهداف على النحو الاتي :- [16]

الهدف الاول :- القضاء على الفقر , وكافة اشكاله في كل مكان .
الهدف الثاني :- القضاء على الجوع ، وتحقيق الامن الغذائي ، وتحسين مستوى التغذية ، وتعزيز الزراعة المستدامة .
الهدف الثالث :- ضمان الحياة الصحية ، وتعزيز الرفاه للمجتمع من الاعمار كافة .
الهدف الرابع :- ضمان التعليم الجيد الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .
الهدف الخامس :- تحقيق المساواة بين الجنسين ، وتمكين كافة النساء والفتيات .
الهدف السادس :- ضمان التوافر والادارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع .
الهدف السابع :- ضمان الحصول على الطاقة ميسورة التكلفة والموثوق بها والمستدامة والحديثة للجميع .
الهدف الثامن :- تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم والشامل والمستدام وتوفير فرص عمل كاملة وفرص عمل للجميع .
الهدف التاسع :- بناء بنية تعليمية تتسم بالمرونة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار .
الهدف العاشر :- تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بينهما .
الهدف الحادي عشر :- جعل المدن والمستعمرات البشرية شاملة وأمنة ، تتسم بالمرونة والاستدامة .
الهدف الثاني عشر :- ضمان انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة .
الهدف الثالث عشر :- أتخاذ أجراء فوري لمواجهة تغير المناخ وتأثيرة .
الهدف الرابع عشر :- الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها لتحقيق التنمية المستدامة .
الهدف الخامس عشر :- حماية الاستخدام المستدام للنظم البيئية وتصحيحة وتعزيزة وادارة الغابات ، على نحو مستدام ومكافحة التصحر ، وأيقاف تأكل التربة ومعالجته والقضاء على فقدان التنوع البيولوجي .
الهدف السادس عشر :- تعزيز وجود المجتمعات السليمة والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العدالة للمجتمع وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمحاسبة وشاملة على المستويات كافة .

ثالثاً :- مؤشرات التنمية البشرية المستدامة

اما بالنسبة لمؤشرات التنمية فقد تم توسيعها من لدن برنامج الامم المتحدة الانمائي، ولاسيما بعد مؤتمر قمة الارض من خلال جدول اعمال القرن الحادي والعشرين لسنة ١٩٩٣، لتشمل المؤشرات الاقتصادية والبشرية والبيئية والمؤسسية وكما موضح في المخطط رقم (2) وعلى النحو الاتي:-

---

[12] - الامم المتحدة UNDP , تقرير التنمية البشرية الاول , 1990 .

[13] - فاطمة حسن ، الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الاقطار المصدرة للبترول ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006، ص 28.

[14] - عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في كل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2011، ص 12

[15] - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 2016، التقرير العالمي لرصد التعليم ، التعليم من اجل الناس والكوكب ، فرنسا ، ص 45.

[16] - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 2015, التعليم بحلول عام 2030، اعلان انشيون وأطار العمل ، فرنسا ، ص2-5.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

مؤشرات قياس التنمية المستدامة

انواع المؤشرات	تفاصيلها
المؤشرات الاقتصادية	1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 2- نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي 3- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 4- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 5- صافي المساعدة الانمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 6- مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة 7- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات 8- مؤشرات انماط الاستهلاك والانتاج
المؤشرات الاجتماعية	1- مؤشر الفقر البشري (HPI) 2- معدل البطالة 3- مؤشرات نوعية الحياة 4- مؤشرات التعليم 5- معدل النمو السكاني 6- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية
المؤشرات البيئية	1- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية 2- متوسط نصيب الفرد من اجمالي الاراضي المزروعة 3- كمية الاسمدة المستخدمة سنويا 4- الاراضي المصابة بالتصحر 5- التغير في مساحة الغابات
المؤشرات المؤسسية	1- خطوط الهاتف الرئيسة لكل 100 نسمة 2- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة 3- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة 4- مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة

المصدر:- من أعداد الباحثة بالاستناد الى

1- حافظ عبد الامير أمين ، التحديات البيئية وأنعكاساتها على التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990-2010 دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ،2012، ص52.

2- هدى زوير مخلف الدعمي ، الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية أطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2009، ص 80.

رابعاً :- أهداف التنمية البشرية المستدامة 2030

تبينت من خلال رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 مجموعة من الاهداف يمكن أجمالها بالاتي :- [17]

1- الاستثمار في رأس المال البشري وايقاف أستنزافة والاستفادة من دخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية .

2- ضمان تحقيق الاولويات الوطنية من خلال حكومة رشيدة قادرة على كسب الثقة لمواطنيها والمجتمع الدولي وتقديم الخدمات العامة بطريقة شاملة وشفافة خاضعة للمسائلة من المواطنيين بما يشمل ادارة موارد الثروة الطبيعية كالنفط والمياه والاراضي الخصبة وأستخدامها على نحو مستدام وفعال .

3- تنشيط القطاع الخاص وتنمية الشركات التي ستوفر أغلب فرص العمل في المستقبل بما يساعد على التخلص من الاعتماد على قطاع النفط والغاز الذي يبدو مستقبله غير مضمون على نحو متزايد في ظل التحديات التي يواجهها العالم والمنطقة .

4- الانصاف والعدالة في توزيع الثروة وتوفير فرص العمل للجميع والتأكد من أن السياسات العامة عادلة ومنصفة بالنسبة لاكثر شرائح السكان ضعفاً وتهمشياً من الفقراء من النساء والاطفال والمسنيين وذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة بحيث لا تستثني التنمية وان ضمان الوصول الى هذه المجموعات وتوفير فرص عادلة لهم كما هو الحال بالنسبة لجميع مكونات المجتمع العراقي ، سيكون له أثار ايجابية ديناميكية في النمو الاقتصادي والسلم المجتمعي على المدى الطويل .

5- الترشيد وتقليل استنزاف الموارد البيئية بما يؤمن للأجيال المستقبلية حقها في بيئة نظيفة .

[17] - اسماء عباس علوان حسين ، أنعكاسات الازمة الصحية - الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في العراق _ المسارات البديلة ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2021، ص 103-104.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

المبحث الثالث

تحليل مؤشر التربية والتعليم في ضوء خطة التنمية البشرية المستدامة 2030م

أولاً : خطة التنمية 2030 :- أن روية 2030 تحدد عقداً أجتماعياً جديداً بين الدولة والمواطن وهذا العقد سيعزز ثقة المواطن بالحكومة وتمثل هذه الخطة مرحلة جديدة من مراحل التخطيط التنموي وتعد الحلقة الاولى في منظومة مسار للنهوض الاقتصادي والمجتمعي طويل الاجل ، ساعية الى الاصلح ومستوعبة للتغيرات الدولية والمحلية المستجدة وتسعى الرؤية الى دولة أمنة مستقرة يتمتع فيها المواطن بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ويتطلع الى بناء أقتصاد وطني متنوع قادر على المنافسة يمتلك مفاتيح التقدم في المجالات العلمية والثقافية والمعرفية كافة ، وينعم بالعدالة والحكم الرشيد ، [18] مولد لفرص منصفة في التنمية المستدامة يكون القطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين فيه ، أذ جاء اعداد الرؤية أساساً للحد من التحديات والازمات والصدمات الناجمة عن التطرف والارهاب وما يترتب عليه من هجره ونزوح اعداد كبيرة من سكان المحافظات الساخنة الى محافظات العراق الاكثر أمناً مما أدى الى ارتفاع البطالة والفقر بين صفوف النازحين ، وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر حيث ارتفع الفقر متعدد الابعاد الى 35 % وفقر النازحين حوالي 42% من أجمالي سكان العراق عام 2016م مما يتطلب تبني اهداف أقتصادية وأجتماعية وبيئية مناصرة للفقراء مع اعطاء الاولوية للفقراء النازحين والاكثر فقراً . [19] هذا بألاضافة الى تراجع العراق في مؤشرات النزاهة والشفافية وسيادة القانون كل هذا دفع الى اعداد رؤية العراق 2030 نحو المستقبل الذي نصبو اليه ، وهي خطة تنموية تركز على التزام العراق في جميع ابعاد التنمية المستدامة للوصول الى انسان لديه أمكانيات يستطيع بها تحقيق طموحاته في بلد أمن وموحد وفي ظل مجتمع قائم على منهج الحق للجميع ونظام اقتصادي متنوع فيه درجة استقرار عالية ، وتوفير بيئة امنه ونظيفة مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية ، ورؤية العراق ذات محاور خمسة عبرت عن أولويات رؤية العراق الوطنية ومتمثلة بالاتي والتي جاءت مستجيبة لركائز التنمية المستدامة والتي تشمل الناس الازدهار الكوكب السلام والشراكة :- [20]

المحور الاول :- بناء الروح والجسد والعقل من أجل ايجاد اجيال قادرة على الابداع والانجاز والابتكار .

المحور الثاني :- الحكم الرشيد من خلال مؤسسات ادارية فاعلة تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والانسانية والعدالة والمساواة لجميع المواطنيين امام القانون .

المحور الثالث :- اقتصاد متنوع من خلال اقتصاد سوق اجتماعي متنوع مولد لفرص العمل اللازمة ويوفر مستوى الرفاه الاقتصادي بالادارة تشاركية مابين القطاع العام والخاص بما يعزز أمكانية الاقتصاد العراقي .

المحور الرابع :- مجتمع امن ينعم أفراده بالسلام وتتعزز فيه قيم المواطنة والتضامن والانجاز .

المحور الخامس :- بيئة مستدامة توفر بيئة أمنه مستدامة للجيل الحالي والاجيال المستقبلية من خلال توطين عنصر البيئة في الخطط التنموية بما يحقق تحسن مستدام في حياة البشر ويضمن استدامة في أنماط الاستهلاك والانتاج والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية .

والجدول رقم (1) يوضح موقع العراق حسب مؤشر التنمية المستدامة عالمياً وعربياً لعام 2020.

جدول رقم (1) موقع العراق في مؤشر التنمية المستدامة عالمياً وعربياً لعام 2020

البلد	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	النقاط
الجزائر	56	1	73
تونس	63	2	71.5
المغرب	64	3	71.3
الامارات	71	4	70.3
عمان	76	5	70
البحرين	82	6	68.9
الاردن	89	7	68.2
لبنان	95	8	66.8
السعودية	97	9	65.9
قطر	103	10	64.8
الكويت	112	11	63.2
العراق	113	12	63.1
سوريا	126	13	59.4
موريتانيا	180	14	57.7
جيبوتي	138	15	57.3

[18] - جمهورية العراق ، التقرير التطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة 2019 ، ص 12.
[19] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022م ، ص 2 .
[20] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، 2019، ص 2-3.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

اليمن	151	16	54.7
الصومال	159	17	49.7
السودان	154	18	46.3

Source : united Nation, The sustainable development repot ,2020, p.36

ثانياً :- تحليل مؤشرات التعليم ضمن خطة 2030 م

1- **مؤشر معدل الاتمام (التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي) :-** يوضح هذا المؤشر معدل الاتمام في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية لمن اتم الدراسة من تلك الفئات لعام2017. والجدول رقم (2) يوضح نسبة الاتمام في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية لعام2017.

جدول رقم (2) نسبة الاتمام في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية %لعام2017.

المؤشر	الجنس	ابتدائي	متوسط	ثانوي
نسبة الاتمام في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية	ذكور	92	81	61
	اناث	92	84	64
	الاجمالي	92	83	63

المصدر :- تقرير التنمية البشرية ، للعام 2017.

ويتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة الاتمام في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية لعام 2017 م بلغ معدل الاتمام الاجمالي للذكور 92 % والمرحلة المتوسطة بنسبة أجمالي 83 % والثانوي بنسبة اتمام 63 %.

2- معدل المشاركة في التعليم المنظم (سنة واحدة قبل العمر الرسمي المحدد للالتحاق بالمرحلة الابتدائية لعام 2017.

ويتضح من الجدول رقم (3) ان معدل المشاركة في التعليم المنظم لعام 2017 بلغت نسبة الذكور 35.8 % والاناث 38.6 % .

جدول رقم (3) يوضح معدل المشاركة في التعليم المنظم لعام 2017

المؤشر	الجنس	2017
معدل المشاركة في التعليم المنظم	ذكور	35.8
	اناث	38.6
	الاجمالي	37.2

المصدر :- تقرير التنمية البشرية للعام 2017.

في الوقت نفسه إزدادت نسبة المشاركات في التعليم من الإناث من 35% لتكون مايقرب 44% من المجموع الإجمالي للطلاب ، و إزدادت نسبة المعلمين للمدارس الإبتدائية بمايقارب الـ 40% و في المرحلة الثانوية من التعليم العراقي ، إزدادت نسبة الطالبات بمايقارب 55% وفي المقابل نفسه إزدادت نسبة الطلاب (ذكوراً أو إناثا) بشكل عمومي في هذه المرحلة إلى مايقارب الـ 46% . في العاصمة العراقية بغداد حيث كانت تحوي مايقارب الـ 29% من مجمل سكان العراق ، وإحتفظت بمايقارب من الـ 26% من مجمل المدارس الإبتدائية في أنحاء العراق ، بالإضافة إلى 27% من المدارس الإبتدائية المخصصة للبنات ، وبمامجمله الـ 32% من طلاب الثانوية مقارنة بإجمالي طلاب الثانوية في البلاد.لهذا فان التدمير الحاصل في قطاع التربية الذي يعتبر مخرجاته اساسا في مدخلات التعليم العالي سوف يواجه تحديًا كبيرًا للعودة إلى الظروف الطبيعية في مرحلة ما بعد الحرب، وبالتالي إعادة البناء التدريجي وتجديد نظام التعليم بكامله على المستوى الوطني.

وهذا سيختلف بين مدينة واخرى نظرا لما حدث في كل مدينة من تدهور وتراجع وتدمير وبالضرورة هذا سيحدث فجوة في هذا القطاع بين مدن العراق وكما معلوم انه في العراق التعليم الابتدائي إلزامي ومحو الأمية الشامل هدف أساسي، وتعتبر الحكومة مسؤولة عن وضع السياسات التعليمية والإشراف عليها وكذلك تمويل التعليم وتطوير وتنفيذ البرامج التعليمية.كما ان التعليم فيه يمر بمراحل بدا من رياض الأطفال أو مرحلة ما قبل المدرسة بخدمة الأطفال من عمر 4 إلى 5 أعوام. وقد التحق ما مجموعه 68377 طفلاً بهذه المرحلة عام 2001 - 2002م (بعدد متساو من الأطفال الذكور والإناث) بانخفاض 76006 أطفال عن عام 1991 - 1992م (وهذا ايضا بسبب الحروب). إن نسبة الالتحاق الإجمالية (مجموع الملتحقين مقارنة بمجموع إعداد الأطفال من عمر 4 إلى 5 إعوام) تأرجحت حول 7% خلال هذه الفترة، كما انخفض عدد رياض الأطفال من 580 إلى 566 روضة. اما التعليم الابتدائي فقد بلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية على مستوى الدولة في عام 2000- 2001م ما مجموعه4.031.346 طفلاً أو طالبًا، وسجلت نسبة الذكور في هذا العدد 55.94%، بينما بلغت نسبة الإناث 44.06%. وبلغ عدد مدارس المرحلة الابتدائية في كامل العراق 11709 مدارس يعمل فيها 190650 معلمًا.ونتيجة الظروف المالية والاجتماعية التي عاشها العراق منذ عام 2003 يعاني التعليم الابتدائي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحياها العائلات الفقيرة مما يؤدي إلى عدم إرسال أطفالها إلى المدرسة أو إلى تسرب الأطفال من المدرسة في مرحلة مبكرة. اما التعليم المهني والتدريب المهني وهو أحد فروع نظام التعليم الثانوي ولكنه بإدارة منفصلة، حيث للطلاب العراقيون حق اختيار التعليم الثانوي المهني مباشرة بعد المرحلة المتوسطة عوضًا عن الاستمرار في التعليم الأكاديمي العام. وتهدف المراكز المهنية إلى منح الطلاب المهارات المهنية والفنية لتحضيرهم إلى الانخراط في أنواع المهن المختلفة بعد التخرج. تمتد مرحلة التدريب المهني إلى ثلاثة أعوام وتفضي إلى الامتحانات العامة. ويستطيع الطلاب أصحاب أفضل علامات

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

(أعلى 10%) مواصلة دراستهم في الكليات الفنية.وبلغ مجموع الملتحقين في المراكز المهنية لعام 2000- 2001م ما جملته 65750 طالبًا منهم 61861 طالبًا في الوسط والجنوب و3889 طالبًا في الشمال، على الرغم من أن هذا العدد وصل إلى 124497 طالبًا في الوسط والجنوب فقط في عام 1991- 1992م مما يعني انخفاضًا في التسجيل بنسبة 50% في المراكز المهنية . وكان الفرع التجاري أكثر الفروع تضررًا حيث بلغ الانخفاض 78.4% بينما كانت نسبة الانخفاض في الفرع الزراعي 38.3% وفي الفرع الصناعي 37.8% في فترة عشرة أعوام، كما انخفض عدد المعاهد من 278 إلى 236 خلال الفترة نفسها وهذا ما مر به التعليم في الفترة ما قبل عام 2003 اما واقع التعليم بعد عام 2003 فنجده يعاني الكثير من المشاكل التربوية والعلمية والادارية ايضا فمن ناحية المدارس نجد ان 80% من عدد المدارس الموزعة في جميع محافظات العراق قد لا تكون مؤهلة كمدارس نظامية فمدارس المناطق الغربية نينوى والانبار والفلوجة وصلاح الدين وبيجي وسامراء فهي شبه مدمرة بالاضافة الى ما تعانيه مدارس المحافظات الجنوبية من اهمال وتخلف وعدم تطويرها ونواقصها الكبير كماأكدت الدراسة الشاملة التي أجريت لوضع المدارس في (عراق ما بعد الحرب) أن آلاف المرافق المدرسية تفتقر إلى المستلزمات الأساسية اللازمة لتوفير التعليم اللائق لأطفال العراق. وأظهرت الدراسة التي أطلقت نتائجها وزارة التربية العراقية في 17 اكتوبر 2004 ونشرتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن ثلث المدارس الابتدائية في العراق تفتقر إلى مصادر تجهيز المياه وأن حوالي نصفها لا توجد فيه مرافق صحية على الاطلاق كما اشارت الدراسة الى أنه التحق 4.3 مليون طفل عراقي بالمدراس الابتدائية للسنة الدراسية 2003-2004.[21]

3- معدل الراشدين الذين يلمون بالقراءة والكتابة

يعكس نسبة الراشدين الذين لهم المام بالقراءة والكتابة الى عدد السكان الاجمالي ، ففي عام 2004 بلغت 71.5% ارتفعت الى 77.8% في عام 2007 وانخفضت الى 74.9% في عام 2012 ارتفعت عام 2018 لتصل 76% وتحقق أكبر انخفاض عام 2020 لتصل 65% وهي نسبة منخفضة بالقياس لبعض البلدان العربية وهو اقل من معدل البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والبالغ (1082)

4- التعليم الثانوي الحكومي

هذا المؤشر ينسجم مع الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة 2030 والهدف منه ان يتمتع جميع الفتيان والفتيات بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ، منصف وجيد ، مما يؤدي الى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.

بقي مستوى تقديم الخدمات التربوية في التعليم الثانوي متبايناً ولاسيما في المناطق الريفية والحضرية وحسب النوع الاجتماعي بين المحافظات ، وتبرز تلك التباينات في المرحلة الاعدادية على مستوى نشر التعليم او على مستوى توفير متطلبات نوعية التعليم وتوزيع المدرسين من حيث الخبرة ويمكن تحديد اهم المؤشرات بالاتي :-

أ- على الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي للفئة العمرية (12 – 14) سنة للتعليم المتوسط والبالغة (56 %) والفئة العمرية (15 – 17) سنة للتعليم الاعدادي والبالغة 29 % ، يبدو ان الفجوة ماتزال كبيرة في هذا المجال نتيجة وجود قنوات اخرى تستقطب الخريجين من المرحلة المتوسطة فضلاً عن سوق العمل .

ب- ان استمرار الفجوة بين كل مرحلة دراسية ومخرجاتها للمراحل الدراسية الثلاث يسبب هدراً في الفرص التعليمية بتلكؤ عدد غير قليل من الطلبة في كل مرحلة دراسية ، من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد لها وهو مايشكل ضغطاً على الموازنة التربوية وخسارة للتخصصات المالية ، من الممكن أستثمارها في توفير فرص تعليمية حديثة .

ج- على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الطلبة للأعوام الدراسية 2009- 2010حتى عام 2016 – 2019 كما في الجدول رقم (4) الا ان ذلك صاحبه انخفاض في عدد المدارس الثانوية ، وعدد الهيئات التعليمية ، والشعب المدرسية للعام نفسه ، اما عدد الشعب لا تتناسب والتطور الحاصل في عدد الطلبة مما يتطلب العمل على زيادة اعداد المدارس واعضاء الهيئة التعليمية وزيادة الشعب المدرسية وبما يتلاءم والزيادة الحاصلة .

د- بلغ مؤشر طالب شعبة (34) طالباً في عام 2009 وأرتفع الى 39 طالباً في عام (2015) بأنحراف مقدار 5 طلاب ، وهو مؤشر سلبي نظراً لابتعاده عن المؤشر العالمي البالغ 30 طالباً لكل شعبة .

ه - حين دراسة البيانات الاحصائية للتعليم الثانوي في المحافظات نلاحظ ان اكثر نسبة تطور لعدد نسب المدارس الثانوية هي في محافظة ذي قار بلغت 8 % للعام الدراسي 2015 – 2016 مقارنة بالعام 2013- 2014 الا انها لم تكن بمستوى الزيادة نفسها لعدد الطلاب وعدد الشعب وعدد اعضاء الهيئة التعليمية التي شكلت نسبة اقل من الزيادة الحاصلة في عدد المدارس ، أذ بلغت نسبة عدد اعضاء الهيئة التعليمية 3 % ونسبة الطلاب المسجلين 15 % و7 % لعدد الشعب . أما اقل نسب عدد في المدارس الثانوية فتمثلت في محافظة بغداد / الرصافة الثالثة اذ لم يكن هناك تطور في العام الدراسي 2015 - 2016 مقارنة مع العام 2009 – 2010 ومن ثم بغداد / الكرخ الثالثة بنسبة 2 % . وبنحو عام فإن اغلب المحافظات سجلت نسب تطور عالية في عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي 2015 / 2016 مقارنة مع عام 2013 / 2014 أذ سجل اعلى نسب تطور في محافظة البصرة بنسبة 74 % ومن ثم محافظة المثنى بنسبة 70 % فضلاً عن محافظات أخرى وبنسب متفاوتة ، الا ان هذه الزيادة لا تتناسب مع نسب التطور في عدد المدارس وعدد الشعب ، وعدد الهيئات التعليمية ، وهذا التفاوت يبدو واضحاً من خلال المؤشرات التربوية أذ سجل معدل طالب / شعبة لمحافظة بغداد – الرصافة الثانية (48) طالباً لكل شعبة بانحراف مقداره 18 طالباً على المعدل العالمي يليها في محافظة بغداد الرصافة الثانية ، أذ بلغ معدل طالب / شعبة 47 طالباً للعام 2015 – 2016 بانحراف 17 طالباً عن المعدل العالمي ، فضلاً عن أن محافظة ميسان أيضاً سجلت معدل أنحراف في مؤشر طالب / شعبة مقدارة 14 طالباً الذي كان 44 طالباً لكل شعبة للعام الدراسي 2015 مع العلم أن نسبة الزيادة في عدد الشعب كان 36 %.

[21] - أ- د غازي ابراهيم رحو ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي :-
Https// WWW.inhtartv.com/viewarticle,76894.html.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

جدول رقم (4) المؤشرات التربوية في التعليم الثانوي حسب السنوات (2009 – 2010)

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد الهيئة التدريسية	عدد الشعب	مؤشر طالب / شعبة	مؤشر تلميذ / معلم
2010 – 2009	**5182**	**1877434**	**135964**	54655	**34**	**14**
2011 – 2010	**5472**	**1953766**	**136446**	55695	**35**	**14**
2012- 2011	**5746**	**2174477**	**138399**	60312	**36**	**16**
2013- 2012	**6069**	**2348332**	**142591**	64007	**37**	**16**
2014 – 2013	**6396**	**2443932**	**152197**	66120	**37**	**16**
2015- 2014	**6499**	**2578124**	**154846**	67818	**38**	**17**
2016 – 2015	**6556**	**2728415**	**154986**	69626	**39**	**18**

المصدر :- وزارة التربية / دائرة التخطيط التربوي ، واعداد المؤشرات من قبل وزارة التخطيط ، / دائرة التنمية البشرية .

أما بشأن محافظات (نينوى، وصلاح الدين، وكركوك، والأنبار) فبسبب تعرضها للعمليات الإرهابية فلم تتوافر بيانات دقيقة عنها للعام **2015** فتم دراسة نسب التطور للعام الدراسي 2013 – 2014 مع العام الدراسي 2009 – 2010 نلاحظ أن أكبر نسبة انحراف كانت في محافظة الأنبار من خلال انخفاض النسبة إلى 2% ونلاحظ ان اكبر نسبة انخفاضكانت في محافظة الانبار بلغت (-2) كذلك انخفاظ حاد في عدد الشعب بنسبة 16 % وهو لا يتناسب مع الزيادة في عدد التلاميذ المسجلين والبالغ 43 % وعدد المدارس الثانوية والبالغ 16 %مما يستوجب رفد هذه المحافظة بعدد كاف من أعضاء الهيئة التعليمية مع زيادة عدد الشعب ، فهذا الانحراف أثر بشكل واضح من خلال زيادة معدل طالب / شعبة لهذه المحافظة وللعام نفسه حيث بلغ المعدل 35 % للعام 2013 – 2014 طالب لكل شعبة اي بمعدل انحراف 5 طلاب وهو يبتعد عن المؤشر العالمي ، أما المحافظات التي تعرضت للإرهاب ومنها محافظات (نينوى، وصلاح الدين، وكركوك فقد سجلت زيادة متفاوتة في نسب التطور لجميع المؤشرات، إلا أن نسب التطور في عدد أعضاء الهيئة التعليمية كانت أقل من نسب التطور في عدد الطلبة وعدد المدارس الثانوية، وكان هذا واضحاً في نسب التطور لعدد أعضاء الهيئة التعليمية لمحافظة صلاح الدين، إذ بلغت (16 %) بينما بلغت نسبة التطور لعدد الطلبة 69 % وعدد المدارس 40 % وهي نسب تفوق اعضاء الهيئة التدريسية حيث كان هناك انحراف مقداره 3 في معدل طالب / شعبة والبالغ 33 طالب . [22]

الاستنتاجات :- توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن توضيحها كالاتي :-

1- ان حصة قطاع التربية والتعليم من أجمالي تخصيصات الموازنة العامة أو اجمالي الناتج المحلي والتي شكلت بالمتوسط ما بنسبة 10.2% و4 % على التوالي لا تتناسب مع حاجة هذا القطاع وحجم الفجوه التي يعانيها ولا تنسجم مع اهميته الاستثنائية ودوره في تطور البلد واعادة بناءه .

2- زيادة عرض حصة التعليم بما يتناسب مع معدلات النمو السكاني وزيادة الطلب على التعليم لتجنب عجز العرض وخلق بيئة تعليمية جاذبة .

3- أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم وايجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي للتعليم في العراق مع امكانية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

4- العمل على كفاية وكفاءة الانفاق الحكومي على التعليم بما يحقق نتائج افضل للمؤشرات التعليمية المكونه لرأس المال البشري .

5- عدم تطور السياسات المنهاجية وعدم اعتماد المعايير والمؤشرات كإحدى الوثائق المرجعية لتطوير المناهج العراقية ودمجها في كل انواع التعليم (النظامي وغير النظامي واللا رسمي) تحت منهجية التعلم مدى الحياة .

6- - عدم توظيف التربية الاعلامية لتسليط الضوء على اهداف التنمية المستدامة ، وتعزيز الوعي العام بمفهوم التعليم من اجل التنمية المستدامة كون التعليم المدخل الرئيسي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 م

التوصيات :- في ضوء الاستنتاجات يمكن التوصل الى مجموعة من التوصيات وكالاتي :-

1- زيادة الإنفاق على الركائز الأساسية للاقتصاد الجديد والمتمثلة بالبحث والتطوير والتعليم والتعليم المستمر وتنمية الموارد البشرية لما لتلك الركائز من أهمية في عملية التنمية الشاملة في في العراق .

[22] - مؤتمر البيان السنوي الثاني ، التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط 1، 2019، ص -74، 75 ، 76.

ISSN NO: 2770-0003
Date of Publication: 06-07-2023

2- يجب استعراض المعلومات والحقائق بشفافية لأن المحافظة عليها أصبح من جهل الماضي ويضر المستقبل والتكتم عليها يعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق وعدم التخفي وراء الحقائق والاحصائيات وحجب المعلومات الصحيحة التي هي ملك المواطن والمجتمع وحق له.

3- إقامة شبكة الانترنت وزيادة استخدامها وتشجيعها في العراق من الحكومات والمؤسسات والأفراد كونها أهم تقنية مستخدمة في تطوير قطاع التربية والتعليم وتشجيع التنمية البشرية المستدامة وتعد الأكثر تطوراً والأسرع انتشاراً لدعم عملية التنمية الشاملة.
4- تشجيع الاستثمار في قطاع التربية والتعليم وتوجيه الانفاق من حصة الموازنات التشغيلية لدعم هذا القطاع لاسيما في مجال الاتصالات والخدمات لما يمتازان به من سرعة وارتفاع مردودها الاقتصادي ومساهمتها في التنمية الشاملة.
5- أستحداث مناهج جديدة تنسجم مع الحداثة والتطور التكنولوجي من أجل التقدم والنهوض بالتعليم وصقل المواهب لدى التلاميذ والطلبة من أجل التنمية البشرية المستدامة .
6 - اعتماد المعايير المرجعية لتوجيه النشاطات التي تطرحها وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في التعليم بحيث تكون هذه المعايير خارطة طريق الرامج والفعاليات التي تشجع على نشر ثقافة التنمية البشرية المستدامة على شكل نشاطات لا على صعيد محتوى مكتوب فحسب .

المصادر :-

1- اسماء عباس علوان حسين ، أنعكاسات الازمة الصحية - الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة في العراق _ المسارات البديلة ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2021، ص 103-104.
2- أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، التعليم وبث الهوية القومية في مصر ، رسالة ماجستير ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1991، ص3.
3- الامم المتحدة UNDP , تقرير التنمية البشرية الاول , 1990 .
4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا – الاسكوا ، التقدم الاقليمي المحرز في مجال الطاقة من اجل التنمية المستدامة في دول الاسكوا ، الامم المتحدة ، 2005 , ص2
5- جمهورية العراق ، التقرير التطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة 2019 ، ص 12.
6- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022م ، ص 2 .
7- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، 2019، ص 2-3.
8- دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، ترجمة االمركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق ، 2003 ، ص56.
9- صبا علاء سلمان ، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق ومصر), رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ، العراق ، 2011 ، ص 94- 95.
10- عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في كل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2011، ص 12
11- عبد الكريم احمد شجاع ، دراسة تكلفة تمويل التعليم العام في الجمهورية العربية اليمنية ، رسالة ماجستير (القاهرة ،: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1999 ، ص 23.
12- غادة عبد القادر ، قياس العائد الاقتصادي للتعليم في الجمهورية العربية السورية : ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 123.
13- غازي ابراهيم رحو ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي :-
14- فاطمة حسن ، الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الاقطار المصدرة للبترول ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006، ص 28.
15- محمد نبيل نوفل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1999) ، ص 83.
16- محمود عباس عابدين ، المصدر السابق نفسه ، ص 44- 45.
17- محمود عباس عابدين ، علوم اقتصاديات التعليم الحديث ، (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2000، ص 36.
18- محمود عباس عابدين علم اقتصاديات التعليم الحديث (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000) ، ص 36.
19- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 2015, التعليم بحلول عام 2030، اعلان انشيون وأطار العمل ، فرنسا ، ص2-5.
20- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 2016، التقرير العالمي لرصد التعليم ، التعليم من اجل الناس والكوكب ، فرنسا ، ص 45.
21- مؤتمر البيان السنوي الثاني ، التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط 1، 2019، ص -74، 75 ، 76.
22- Basiago, A. D. (1996). The search for the sustainable city in. 20th century urban planning. The Environmentalist, 16, 135-21.
23- متاح عللى شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي :-
. https://www.un.org/ar/climatechange/cop26.
24- متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي :-
Https// WWW.inhtartv.com/viewarticle,76894.html.